

## آفاق التقارب في الخليج الفارسي

الدكتورة زهراء نوع برست

باحثه في القانون و العلاقات الدولية في كلية العلاقات الدولية

تمهيد:

ان بلدان الخليج الفارسي بالرغم من تاريخها القديم و الانتعاش التجاري الماضي و القواسم الدينية و الثقافية المشتركة، يلاحظ أنها أقل ميلاً الى التقارب قياساً للمناطق الجغرافية الاخرى. لذلك يدرس هذا المقال ميراث الاستعمار و حضور القوات العسكرية الاجنبية في المنطقة و تدخل هذه القوى كاسباب رئيسية في هذا الشأن، فان أحد الأثار الباقية من الاستعمار في منطقة الخليج الفارسي، ذريعة الخلافات الحدودية التي تشتعل ناراها بواسطة تدخل الاجانب أحياناً.

لذا يعتبر النموذج البارز في السياق الذي سنقوم هذه المقالة بدراسته: و هو هجوم العراق على ايران و هجوم العراق على الكويت ايضاً، فان هذه الحملات التي كانت بتحريض من قبل القوى الاجنبية، قد قامت بها الحكومة العراقية اللاديمقراطية و كذلك فان هذا الجو اللاديمقراطي سهّل المجال للهجوم الاميركي على العراق و في نهاية المطاف تهيأت الظروف للحضور العسكري الاميركي و حلفائه و تدخلهم المتزايد في المنطقة و منعت التقارب و التعاون المتعدد الجوانب، و في الواقع فإن هذه العوامل أدت الى ازدياد صعوبة مواجهة التهديدات و التحديات مثل مكافحة الارهاب.

أما سياسة أمن الطاقة للمنظومة الغربية فتعتبر الميراث الثاني من حقبة الاستعمار التي كانت تؤثر دائماً على سياسة القوات الأجنبية في المنطقة و كانت سبباً للاعتداء و التفرقة و التهديدات المتزايدة فإن بيع الاسلحة عشوائياً من قبل الغرب الى الدول العربية في جنوب الخليج الفارسي و عسكرية المنطقة و تلوث البيئة و التغافل عن اسباب جذور إشاعة الارهاب و فقدان الخطط الطويلة الامد منها الوطنية و الاقليمية للتنسيق بين دول المنطقة تعتبر التهديدات التي تزيد الطين بلة على ماسبق ذكره.

#### المقدمة:

بعد زوال الامبراطورية البريطانية من العالم و خروجها من المنطقة و الذي جرى تدريجياً، توارثت الولايات المتحدة الاميركية مكان الاستعمار البريطاني و بانتهاء الحرب الباردة و في اعقاب الحرب الاولى في الخليج الفارسي و عملية عاصفة الصحراء عام ١٩٩١ م التي نفذت لتحرير الكويت و اخراج القوات العراقية من الاراضي الكويتية،تزايد نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة.

وبعد مرور اثني عشر عاماً هجمت أمريكا بشكل كامل على اراضي العراق، و قد أدى ذلك الهجوم الى اسقاط النظام البعثي و احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ م و قد ازداد نفوذها الى حد كبير في هذه المنطقة و لذا فان الامن و السلام و الاستقرار و التقارب في المنطقة قد عرضته امريكا للخطر،في حين أنه يجب على دول هذه المنطقة التمكن - كالمناطق الأخرى في العالم - من إيجاد و اقامة التعاون الدبلوماسي و الاقتصادي و الاستراتيجي و الدفاع المنسق بينها، بالرغم من أن القوى الأجنبية تمنع ذلك و تروج لعدم الثقة ونشر العداوة بين هذه الدول.

إنّ هذا المقال يطرح دراسة ميراث الاستعمار و التواجد العسكري للقوى الأجنبية في المنطقة و تدخلها في الشؤون الداخلية لهذه الدول و عسكرة القوى العظمى كاسباب رئيسية في عدم التعاون الشامل و عدم التقارب بين دول هذه المنطقة. و جديراً بالذكر ان هذه القضايا الثلاثة الأنفة الذكر مرتبطة بعضاً ببعض و جرى تقسيمها لتسهيل مطالعتها و في الواقع لا نستطيع رسم خطوط فاصلة لتفريقها.

### ميراث الاستعمار: أمن الطاقة و الخلفات الحدودية

سيتطرق هذا الجزء الى مبحثين أساسيين هما «سياسة أمن الطاقة» لتوفير النفط من هذه المنطقة بشكل دائم و النتيجة تؤدي الى «ايجاد التوتر و التفرقة بين دول الخليج الفارسي» و منها اشغال الخلفات الحدودية بعنوان إحدى آليات ميراث الحقبة الاستعمارية.

#### ١- النفط و تطورات سياسة أمن الطاقة في الدول الغربية.

عشية الحرب العالمية الاولى، كان تشرشل رئيساً لوزراء بريطانيا آنذاك و كان في مقام الشخص الاول في البحرية البريطانية قد اتخذ قراراً تاريخياً، على اساس تفوق القوات البحرية البريطانية بالنسبة الى الاسطول البحري الالمانى، و هو الاستفادة من الطاقة النفطية بدلاً من الفحم الحجري. و بموجب هذا القرار اتجهت القوات البحرية البريطانية الى النفط الابرائي الذي كان توفيره يرافق المخاطر و التنافس الشديد بدلاً من استمرار الاستفادة من الفحم الحجري (ويلز) الذي كان يتم إعداده و توفيره بأمان. و في الرد على هذا السؤال بأنه «كيف يتم توفير هذا الامن؟» قال تشرشل «عن طريق تنوع إعداد مصادر الطاقة لا غير» و من تلك الحقبة فما بعد يعتبر (أمن

الطاقة) احد المواضيع الهامة على الصعيد الدولي. فان اصحاب الرأي يعتقدون أنه في الوقت الراهن (الباراديم) اي نموذج الطاقة يشمل نطاقاً واسعاً من القضايا، و لتوفير أمن الطاقة بصورة مطردة، يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الملاحظات و العوامل الأخرى بهذا الشأن.

لذا فان اساطيل الدول الغربية تتجول ليل نهار في مياه الخليج الفارسي و مضيق هرمز، لانه يُعتبر المعبر الأصلي لتصدير نفط المنطقة و احدى ذرائعها هي حفظ هذا المضيق و ايجاد أمن للطاقة.

ان جولان سفن الدول الغربية في الخليج الفارسي و حتى جاء بعضها من الاماكن البعيدة مثل نيوزلاندا يشير الى ان حكومات دول المنطقة ليست لها سلطة لتوفير أمنها منفصلة عن القوى الاجنبية. لذا هجمت الولايات المتحدة الامريكية على العراق تحت ذريعة ما يسمى باسلحة الدمار الشامل، لكن بعد مدة قصيرة من احتلال هذا البلد و بعد بحث و استقصاء كثير اتضح انه لا وجود لمثل هذه الاسلحة و يستبعد أن يكون جهاز الاستخبارات الامريكية ليس له علم بهذا الشأن. من هنا يعتقد الكثيرون ان السبب الرئيسي في الهجوم الامريكي على العراق كان بهدف السيطرة على آبار النفط العراقية و في الواقع يعتبر نوعاً ما ترسيخاً (للأمن الشامل للطاقة). و على هذا الاساس ينبغي القول ان سياسة توفير الطاقة للدول الغربية، كان السبب الرئيسي في عدم الاستقرار و الأمن في هذه المنطقة. لذلك يعتبر الهجوم الامريكي على العراق من الاسباب الهامة في تزايد نشاط العنف و الارهاب في هذا البلد حيث جعلت العراق ساحة لتربية الارهاب. فيما ان مشروع أمن الطاقة ذاتياً يسعى الى التفريق بين أمن المنطقة و أمن العالم لكن ينبغي القول، إنّ عدم الاستقرار و الامن في العراق تسبب في عدم الامن للمنطقة و العالم في الحاضر و المستقبل. لذلك فان

الدراسات الامنية بعد احداث ١١ ايلول(سبتمبر) تطرقت الى وجوه مختلفة لهذه القضية، ولكن امن الطاقة و المصالح الامنية للدول الغربية يعتبران دائماً المحور المركزي سواء أكان «النموذج التقليدي» المتداول بعد الحرب العالمية الثانية و حتى نهاية الحرب الباردة أو «نموذج بعد الحرب الباردة و حتى احداث ١١ ايلول (سبتمبر)٢٠٠١ م» أو بعد تلك الاحداث، فان مركزية جميع هذه الامور تهتم بأمن الدول الغربية و عدم الاهتمام النسبي بسائر المناطق الاخرى لذا فإن أمن المنطقة في قاموس الدول الغربية ليس له مفهوماً الا عندما يؤمن أمن الغرب.

ان هذه النماذج لسوء الحظ لن تهتم بهذه النقطة الرئيسية، إذا لم يؤخذ بنظر الاعتبار مشاركة القوات المستقلة في توفير الامن في المنطقة و في نهاية المطاف سنؤدّي الى الفوضى و الاضطراب ، ان النقطة الجذابة التي يطرحها «استيو اسميت» في كتابه تحت عنوان «مفهوم الامن في عالم العوامة» فيقول «إنّ الادعاء بأنّ احداث ١١ ايلول(سبتمبر) عام ٢٠٠١ قد غيرت ماهية الامن الدولي، غير صحيح» و يشير الى أن إطار الامن العالمي و الاقليمي و الوطني قبل و بعد هذه الاحداث كان متعادلاً. و يقول في الواقع ان المفاهيم و الاهداف الامنية لم تتغير بعد، بل كون الوضع الامني غير مستقر، فقد تغير توفير استراتيجيتها و بالنظر الى ان ايجاد الامن لمجموعة من الدول يحتمل أن يجلب عدم الأمن للدول أخرى. فإيجاد الامن للدول الغربية كان الدفاع في عدم الامن لدول هذه المنطقة. و في نهاية المطاف نستطيع الوصول الى هذه النتيجة، طالما لا يوجد انسجام أمني لدول منطقة الخليج الفارسي فانه لا يوجد استقرار في هذه المنطقة. ان بعض الدول تعتبر عدم أمن المنطقة بمثابة أمن حلفائها الغربيين و يسعون من أجل ذلك، فان التعاون الاقليمي الذي يتم بشكل ما في المناطق الاخرى، مع الاسف لا يتم في هذا الاقليم. و اضافة الى ذلك فان ميثاق الامم المتحدة عندما

يطرح السلام و الأمن الدولي، فإنه يشمل بشكل عام كافة الأمم المتحدة. و لم يستثن مجموعة خاصة أو يرجح مجموعة من الدول على مجموعة أخرى أو يقدم منطقة على أخرى. و اعتماداً على هذا ينبغي عدم فصل الأمن الدولي عن الأمن الاقليمي و الأمن الاقليمي عن أمن الدول منفردة. لذا لا توجد مجموعة أخرى تستطيع توفير امن الخليج الفارسي، الا تنظيمياً اقليمياً يتم في إطار مبادئ التعاون لميثاق الأمم المتحدة.

## ٢- التحريض و التطبيع الاجنبي و النزاعات الحدودية المتأخرة

في حقبة السيطرة العثمانية على العراق و العربية السعودية و حتى نهاية الحرب العالمية الاولى و سيطرتها على الكويت حتى عام ١٨٩٩م كذلك سيطرة بريطانيا على العراق و العربية السعودية بعد الحرب العالمية الاولى و سيطرتها على الكويت من عام ١٨٩٩ و على امارات جنوب الخليج الفارسي من اواخر القرن الثامن عشر و حتى عام ١٩٧١، كانت الشؤون الخارجية المتعلقة بهذه المناطق و منها وضع الحدود بايدي الاستعمار. و على كل حال كانت توجد خرائط كثيرة في تعيين حدود الامبراطوريات الأنفة الذكر و البلدان المحيطة بها ، مثل ايران حيث كانت واضحة الحدود الى حد كبير و لكن الدول التي تأسست حديثاً كانت تبرز نزاعاتها الحدودية منفردة في اكثر الاحيان و ذلك بتحريض اجنبي و بناءً على الفرص المتاحة.

يذكر في المقال بأن النزاعات الحدودية تعتبر احدى آليات الميراث الاستعماري و دليله واضح، فان الاستعمار البريطاني مثل ما عمل في النقاط المختلفة في العالم، مثل شبه القارة الهندية(قضية كشمير و التاميل في سريلانكا) فقد خلف من ورائه الخلافات الحدودية في الخليج الفارسي والشرق الاوسط. و بعض الاحيان بصورة

مباشرة أو غير مباشرة فإن لهيب نار الخلافات الراقدة تستعر من خلال التحريض العلني و الخفي للدول العظمى.

لذا فإنّ مزاعم الامارت العربية المتحدة في سيادة ايران على الجزر الثلاث(الطنب الكبرى و الصغرى و أبو موسى) و التي بموجب الوثائق التاريخية تتعلق ملكية الجزر الى ايران (و تعتبر جزءاً لايتجزأ من الاراضي الايرانية) بالإضافة الى استعمال المصطلح المصطنع و المختلق بدلاً من الاسم التاريخي للخليج الفارسي تعتبر احدى قضايا الميراث الاستعماري.

ففي هذا الجزء من المقال من اجل الابتعاد عن إطالة البحث نشير الى الموضوعين الرئيسيين اللذين كانا في الواقع ذريعة لصدام حسين للقيام باعتدائه على ايران و الكويت: النموذج الاول اعتداء العراق على ايران عام ١٩٨٠م حيث اجتمعت جميع القوى الشرقية منها و الغربية لدعم هذا الاعتداء و في الواقع هذا يدل على المؤامرة و التحريض المسبق للعراق والنموذج الثاني غزو العراق للكويت و ذلك على اثر المنازعات الحدودية و الشواهد و القرائن الكثيرة يتفق عليها جميع المنظرين السياسيين و خاصة المتخصصين في السياسة الغربية قد اعلنوا و أيدوا تطبيع صدام حسين كان وراء غزوه للكويت.

#### **الف:اعتداء العراق على ايران و إلغاء معاهدة الجزائر**

بالرغم من القرائن و المستندات و الوثائق التاريخية التي توضح وضع الحدود بين البلدين ،فان الحكومة العراقية منذ الفترة التاريخية القصيرة من تأسيسها بين فترة و أخرى كان يلاحظ وقوع انقلابات في ذلك البلد، و استلام السلطة من قبل مجموعة

جديدة و ادعائهم عمداً أو سهواً بما ليس لهم دون ان يراجعوا المستندات التاريخية،و نتيجة لذلك في عام ١٩٧٥ م تمت معاهدة الجزائر بواسطة هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية آنذاك و أتباعاً لهذه المعاهدة و في تلك السنة انعقدت (معاهدة الحدود الدولية و حسن الجوار بين ايران و العراق) و هذه المعاهدة تشرف على تعيين حدود المياه في نهر اروند، و من حيث الدقة و الترتيب ليس لها مثيل. فينبغي القول اعتداء و هجوم صدام حسين ديكتاتور العراق على ايران في شهر ايلول عام ١٩٨٠ تم بتحريض المعارضين من الدول الشرقية و الغربية ضد الثورة الاسلامية الايرانية الفتية،و قد تمّ الاغماض عن هذه المعاهدة. و على كل حال فان الصمود و المقاومة الايرانية إزاء انتهاك القانون الدولي من قبل العراق و ثماني سنوات متتالية من الحرب المفروضة على ايران كل ذلك يشيرالى شرعية هذه المعاهدة التي ليس فيها نقص و قانونية الجوانب.

#### ب:العراق و مزاعمه الحدودية على الكويت

انتعشت مدينة الكويت في القرن الثامن عشر، فإن إدارة هذه الامارة كانت بايدي أسرة آل صباح منذ عام ١٧٥٦م. ففي القرن التاسع عشر عقب تهديدات الامبراطورية العثمانية، عقدت الكويت عام ١٨٩٩م معاهدة مع البريطانيين تنص على منح بريطانية حقوق حصرية في الكويت. و في مطلع القرن العشرين تعرضت الكويت لعدة هجمات من قبل قبائل من شبه الجزيرة العربية. و استمرت هيمنة الاستعمار البريطاني على الكويت حتى عام ١٩٦١ م و انتهاء الحرب العالمية الاولى و انهيار الامبراطورية العثمانية، فوضت إدارة شؤون العراق الحديثة التأسيس الى بريطانيا ايضاً و في الواقع استمرت سيطرة بريطانيا على العراق و الكويت لعدة

عقود. و بعد استقلال العراق من بريطانيا بدأت النزاعات الحدودية العراقية على الكويت و قد ادعى العراق بأن الكويت يعتبر جزء لا يتجزء من اراضيها و في الواقع هو الجزء الجنوبي لمدينة البصرة. لذا لم يعترف العراق رسمياً باستقلال الكويت عام ١٩٦١ م و بدأ تهديداته العسكرية عليها. فقدمت السلطات الكويتية شكوى الى منظمة الامم المتحدة ضد العراق اثر هذه التهديدات. بعد عضوية الكويت في جامعة الدول العربية في كانون الاول عام ١٩٦١م، اتهم العراق هذه الجامعة بانها تنفذ اهداف بريطانيا و في هذا السياق اعلنت وزارة الخارجية العراقية في بيان رسمي بان العراق سوف لن يتنازل عن ادعائه و لن يعض النظر عن هذه الامارة ففي نيسان(ابريل) عام ١٩٦٧م هجم العراق على الكويت و احتل جزءاً من اراضيها، فأدان المجتمع الدولي هذه العملية التي أدت الى اعتذار بغداد. و في كانون الاول عام ١٩٧٦ استقرت القوات البرية و الطائرات العراقية قرب الحدود المشتركة بين البلدين. غير أنّ العراق لم يقف عند مطالبته بأرض الكويت و انما وسع نطاق مزاعمته الى ملكية جزر بوبيان و الجزر المحيطة بها.

بعد انتصار الثورة الاسلامية الايرانية و اثناء الحرب المفروضة، ترسخت علاقات حميمة و متنامية بين البلدين(العراق و الكويت). اما هذه العلاقات التكتيكية لن تستمر طويلاً و انما بعد انتهاء الحرب المفروضة لصدام على ايران، بدأت من جديد العداوة بين العراق و حلفائه السابقين الموقتين. فان صدام الذي اراد أن يعوض بشكل ما عن هزيمته في مكان آخر لعدم حصوله على اهدافه العدوانية و كذلك تطميحه من قبل الدول الغربية و تظليله في هذا الامر. في النتيجة قام بالهجوم على امارة الكويت في شهر آب عام ١٩٩٠م استطاع في وقتٍ قصيرٍ أن يحتل جميع الاراضي الكويتية دون أي مقاومة شعبية جدية.

إنّ النموذجين المذكورين أنفأً يشيران الى تحطيم السلام و المعاهدات الموجودة بين دول المنطقة لتدخل الاجانب و الميراث الباقي من حقبة الاستعمار متأثر بالنظام الداخلي لهذه البلدان و هذا يعني عدم وجود الديمقراطية ففي جزء آخر من هذا المقال سيبحث هذا الموضوع.

### الخليج الفارسي و تواجد المحتلين الاجانب

سيتطرق هذا الجزء من المقال الى الدور الباطل و الناجم عن تواجد المحتلين الاجانب في المنطقة ، بيع الاسلحة و تزايد الارهاب.

#### ١\_ الارهاب الدولي و الاخلال في التعاون الاقليمي

يعتبر الارهاب وسيلة غير شرعية للحصول على الاهداف السياسية أو العسكرية. فمن وجهة نظر القانون الدولي بالاضافة الى المبادئ الاخلاقية و الاسلامية، حتى اذا كان الهدف على صواب لا يبرر استخدام هذه الوسيلة. لذلك فان قتل الابرياء و المدنيين غير مبرر. إنّ بعض الكتاب يعتقدون بان ظاهرة الارهاب في بلدان الخليج الفارسي بمثابة مجموعة معقدة من العوامل السياسية الجغرافية (الجيوپولوتيكية) و الدينية و الهوية الثقافية التي توجد في هذه المنطقة. إن العوامل السابقة و كثيراً من العوامل الاخرى تكون تابعة للعامل الرئيسي لمعارضة التدخل الاجنبي و فقدان العدالة. على سبيل المثال كانت اهمية السياسية الجغرافية للمنطقة هي التي سببت الهيمنة الاجنبية و تعتبر تابعة لاهداف القوى العظمى و توجد مناطق كثيرة بالغة الاهمية من حيث السياسية الجغرافية لم نشاهد فيها اثراً من الارهاب. و حتى الهوية الثقافية و الدينية لا تعد عاملاً للارهاب فمن المؤكد ان كافة الشعوب في العالم

لهم شعور و احساس خاص إزاء دينهم و هويتهم، ولكن اسناد العمليات الارهابية الى دين خاص أو في اثبات هوية مستقلة لا يعتبر تصرفاً صحيحاً. فان المجموعات الارهابية الايرلندية، نمور التاميل، انفاليي الباسك، بادرامينهوف المانيا، الجيش الاحمر الايطالي(الالوية الحمراء) و غيرها من المجموعات لم تعتق دين الاسلام، و لم تكن نشاطاتها الارهابية الشنيعة من اجل دينهم و مذهبهم بل في كافة الامور كانوا يطالبون بقضية البلد و الاستقلال و العدالة الاقتصادية و الاجتماعية. فالبحث في منشأ موضوع الارهاب يكون مفيداً عندما يجد الحل المناسب لهذه الكارثة و ذلك على الصعيدين العالمي و منطقة الخليج الفارسي.

فمن المستغرب عندما كانت ايران ضحية الارهاب باشكاله المختلفة خلال العقود الثلاثة المنصرمة من تاريخها سواء أ كان داخلياً أو خارجياً مثل طالبان، و من أجل تخويف دول الجوار فانّ وسائل الاعلام الغربية لم تقصر في ان تتهم ايران بدعم الارهاب.

فلاشك ان الارهابيين المتطرفين موجودون حيث انهم يستغلون اسم الاسلام و يقومون بعمليات اجرامية، مثل احداث ١١ سبتمبر و غيرها من النشاطات الارهابية. لذا ينبغي دراسة المجموعات المتطرفة مثل «حركة طالبان» كيف تمّ استلامها للسلطة في افغانستان من خلال حماية الولايات المتحدة الامريكية لاسامة بن لادن و هذا دليل واضح على عدم وجود صلة بينه و بين ايران، فهناك المثل المعروف الذي يقول: عندما يخرج «الجن» من الزجاج، فالسيطرة عليه يكون امراً مستحيلاً.

و من الملفت للنظر في هذا المضمار ان يتواجد بعض اصحاب الرأي الغربيين الذين صرحوا بان اسلوب(الكبت) الذي كان يتخذ من قبل الولايات المتحدة الاميركية تجاه الاتحاد السوفيتي السابق لا ينفع استخدامه ضد ايران، فانّ هؤلاء يعتقدون انه من

الممكن تعاضم خطورة ايران و دعمها للاقليات الشيعية المتواجدة في بعض البلدان ولكن هذا الاسلوب(الكبت) ليس اسلوباً مُجدياً مع ايران.

على كل حال فإن عسكرة الولايات المتحدة الاميركية و خاصة بعد كانون الثاني عام ١٩٩١م بالقيام بعملية عاصفة الصحراء و من ثمّ غزو العراق و احتلاله عام ٢٠٠٣ بالإضافة الى سياستها المزدوجة حيث اعلنت رسمياً تصدير الديمقراطية التي تعتبر أحد اعمدة السياسة الخارجية في مكافحتها للارهاب و من ثمّ مشاهدة الاحداث و نتائجها السلبية، فان الولايات المتحدة انحازت الى سياسة دعم الاستقرار الاقليمي و حماية الانظمة غير الديمقراطية في معظم الدول البترولية في الخليج الفارسي حيث ادّت هذه السياسة الى ازدياد نشاط المجموعات الارهابية و العمليات الانتحارية.

### تنافس الدول الاجنبية في بيع الاسلحة

في السنوات الاخيرة شاهدنا و سمعنا دعايات واسعة مبنية على عدم استقرار الأمن الناجم عن التهديدات الايرانية على المستوى العالمي. لذا فان الدول الغربية من اجل تخويف دول المنطقة اصبحت تطرح خطر ايران و كانت تضخّم هذا الخطر يوماً بعد يوم. فهنا السؤال يطرح نفسه. كيف نجد آلة لاحباط هذا التيار من الدعايات؟ الرد على هذا السؤال في الظروف الراهنة غير ممكن(لعدم وضوح الامور و استقرارها). ان هذه الدعايات بالإضافة الى تضعيف السياسة المستقلة الايرانية على صعيد الساحة الدولية تقصد اهدافاً اخرى و هي بيع الأسلحة الى دول المنطقة و ايجاد الفجوة المتزايدة يوماً بين ايران و دول الخليج الفارسي. إن الاموال الطائلة للدول البترولية في هذه المنطقة تعود باشكال مختلفة الى صناديق الشركات الاجنبية. سنشير الى بعض النماذج منها حيث ان هذه ليست فقط الخسارة الوحيدة الحاصلة منها و انما الاهداف

الاقتصادية و السياسية و الاستراتيجية مترابطة بعضها ببعض الآخر، و متأثرة بهذه السياسة.

فيقول توماس جي. وايس. البروفيسور في جامعة نيويورك بخصوص بيع الاسلحة الى الدول المتحاربة و من حيث المبدأ ان عمل الشركات الدولية لانتاج الاسلحة تطرح مسألة لافتة للنظر حيث تقول: «من شركة كروب في رايش الثالث حتى شركة هالي برتون في امريكا نلاحظ ان الشركات الكبيرة لبيع الاسلحة ضمن تقديم الخدمة الى القضية الوطنية تميل الى ملء جيوبها بالنقود» و كما يذكر توماس، انذار الجنرال آيزنهاور رئيس جمهورية امريكا عام ١٩٦١م في خطابه الوداعي عندما اعرب عن قلقه ازاء النفوذ غير المرغوب في «المجموعة العسكرية الصناعية». لذا يتطرق البروفيسور وايس بشكل مفصل الى نهب ثروات دول العالم الثالث و ذلك عن طريق شن الحروب الجديدة، و أيضاً يبين بوضوح ان استمرار العداوة القومية و المحلية تعتبر بمثابة المصدر الممتلئ بالثروة للشركات الدولية، لذا فهم يسعون باستمرار الى اشعال هذه الحروب من اجل الحصول على الاموال. و في هذا الصدد نستطيع ان نلاحظ اسباب الدعايات التي تصدر في خصوص ايران على أنها العامل (المباشر و الاصلي) لعدم استقرار الامن.

دول المنطقة و التدخل الاجنبي في شؤونها الداخلية و الدولية

يشير هذا الجزء الى موضوعين للحيلولة من تشكيل و ارتفاع الانظمة الديمقراطية الاصلية في المنطقة بالاضافة الى الاشارة الى التطلعات المستقبلية.

#### ١\_ الحيلولة من تشكيل و ارتفاع الانظمة الديمقراطية.

في الرؤية الاولى لبحث الديمقراطية في دول منطقة الخليج الفارسي نشير الى مزاعم الولايات المتحدة و ذريعتها الثانوية في هجومها على العراق. لكن

البحث عن الديمقراطية في هذا المقال يختلف تماماً عن الادعاء الأمريكي. فمن خلال عرض عدد من النماذج سوف يثبت لنا كيف يتم في النظام غير الديمقراطي عدم الاستقرار و سفك الدماء و إضاعة المصادر الاقتصادية للبلد و الدول الجوار.

«على اساس نظرية السلام الديمقراطي»<sup>1</sup> اذا كان للدول نظام ديمقراطي سيؤدي هذا الى عدم الدخول في حرب مشتركة بين الدول و اقامة السلام بينهما. إن هذه النظرية كباقي النظريات المطروحة في العلاقات الدولية لا تخلو من النقص و تعتبر غير شمولية. لكن لا نستطيع نكران أن اي دولة ديمقراطية تفكر بمصالحها الوطنية أولاً، اصولاً تؤيد و تدعم التعاون مع الدول الأخرى الا اذا تعرضت للاعتداء. و افضل نموذج على ذلك ان الجمهورية الاسلامية الإيرانية بعد انتصار الثورة الاسلامية لم يكن لها نيّة الحرب مع العراق ولكن عندما تعرضت للهجوم العراقي دخلت الحرب دفاعاً عن نفسها و قد قدمت آلاف الشهداء لدفع هذا الاعتداء.

من هنا نلاحظ ان هذا النموذج اصبح دليلاً واضحاً على ان النظام الدكتاتوري دون ان ينظر الى مصالحه الوطنية فانه بناءً على قرار صدام حسين و مستشاريه قد نفذ هذا الاعتداء حيث لم يكن له نتيجة إلا الهزيمة للعراق. و لو ان معظم الدول من الشرق الى الغرب لم تدن هذا الاعتداء بل إضافة الى ذلك قدمت لصدام حسين جميع المساعدات و الدعم العسكري باشكاله المختلفة، اما في نهاية المطاف فان ايران الديمقراطية بتقديمها الكثير من الشهداء و تحمل العبء الاقتصادي الناجم عن الحرب، انتصرت و توفقت لاستعادة كافة اراضيها من الاحتلال.

<sup>1</sup>. طرحت نظرية الديمقراطية منذ قرنين تقريباً بواسطة الفيلسوف الالمانى عمانوئيل كانت. إن هذه النظرية قد أحييت عام ١٩٨٠ ثانية النظرية التي تقول ان الدول الديمقراطية لاتحارب بعضها البعض الأخر.

فإذا كان العراق يحكم بنظام ديمقراطي، لما حصل هذا الاعتداء على ايران. و لم يواجه اقتصاد البلدين هذا الضرر الكبير كما و ان هذا النظام الدكتاتوري المستبد لم يَقم باعتداء آخر على الكويت. و قد دونت عدة مقالات و كتب على ان صدام حسين قد طُمع في كلا الهجومين على ايران و الكويت. فإذن من الممكن تطبيع النظام الدكتاتوري و المستبد ولكن من الصعب تطبيع البلد الديمقراطي و ارغامه على الاعتداء. على كل حال ان البلدين الديمقراطيين الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا لم تظمعا بغزوهما العراق غير الديمقراطي الا للسيطرة على الآبار النفطية و كان هذا هو السبب الرئيسي في اتخاذ مثل هذا القرار .

الشكل الآخر على إضرار النظام غير الديمقراطي للبلدان المجاورة و بطريق أولى بالنسبة لهم عدم القدرة على مواجهة الهجوم الاجنبي، فمن أجل توضيح هذا الموضوع نلفت الانظار الى الامثلة السابقة ثانية من زاوية أخرى.

الموضوع الأول: اذا كانت الكويت عام ١٩٩٠م تدار من قبل نظام ديمقراطي، هل كان يمكن للعراق ان يعتدي عليها؟ و كون العراق كما سبق ذكره، كان نظاماً غير ديمقراطي لذا قام بهذا الاعتداء. على كل حال إذا كانت الدولة الكويتية تحظى بالدعم الشعبي و كان هجوم العراق محقق الوقوع منذ عدّة أشهر من وجهة نظر الخبراء الدوليين لانه كان يتحرك بشكل واضح كما ان الكويت ما كانت ترسل جنود الدرك (الجنود المستقرون على الحدود) في إجازة قبل الاعتداء بعدة ايام او إنّ السلطات الكويتية ما كانت تترك البلاد دون اية حماية و دفاع. فهل كان يمكن أن يقع الهجوم العراقي؟

على كل حال فان البلد الغني الكويت استطاع ان ينتعش و يتطوّر أكثر من الماضي لكن نظامه غير الديمقراطي آنذاك بالاضافة الى الاعتداء و الاحتلال من قبل

النظام العراقي اصبح سبباً لحضور القوات الاجنبية في الخليج الفارسي و إعداد الارضية للاعتداءات الاخرى وإيجاد عدم الامن و الاستقرار مما أدى الى صعوبة التقارب بين دول المنطقة اكثر من السابق.

الموضوع الثاني: ايجاد عدم الاستقرار لدول الجوار من قبل الدولة غير الديمقراطية فقد واجه العراق مرة ثانية عام ٢٠٠٣م، في الواقع البلد غير الديمقراطي الذي كان يدار من قبل البعثيين لمدة تقارب ثلاثة عقود بالمغامرة و الدكتاتورية. فمنذ عام ٢٠٠٣م تعرض العراق للاعتداء الامريكي حيث سبب ذلك خطراً كبيراً لامن و استقرار المنطقة و كذلك خلق حواجز عدة لمستقبل تعاون بلدان المنطقة و قد سمم محيط الخليج الفارسي. فاذا كان العراق يدار بواسطة نظام ديمقراطي و كانت الدكتاتورية المستبدة لم تחדش اسم هذا البلد، فهل كان يمكن لاميركا ان تسمح لنفسها لتفكر بالاعتداء على العراق؟ فمن وجهة نظر كاتب المقال يرى أن اعتداء اميركا على عراق ديمقراطي امراً بعيداً. فيحتمل أن يقال بان بلداناً كثيرة اثناء الحرب الباردة و بعد ذلك و حتى اثناء الحقب التاريخية المختلفة كانت تدار بطرق مستبدة، فهل تعرضت جميعها للاعتداء. ففي هذا الخصوص ينبغي القول بان كل فترة زمنية و تاريخية لها معادلاتها الخاصة.

لكن مبدئياً ينبغي أن تتوفر المبررات اللازمة لمثل هذا الاعتداء. فهنا ليس مكاناً لبحث الاسباب الشكلية أو الحقيقية لاعتداء الولايات المتحدة على العراق. على كل حال ان اميركا لتنفيذ اهداف شرق اوسطها الكبير اختارت العراق الذي كان يعتبر بلداً غير ديمقراطي و معتدٍ و لا يلتزم بالقانون. لذا نتصور أن اميركا في دراستها للمنطقة قد وصلت بالتأكيد الى هذه النتيجة بان ايران بلد ديمقراطي و من المستحيل رضوخها من خلال عدوان عسكري، و اصولاً مثل هذا العدوان لا يكون مقبولاً من حيث

الموازن الإقليمية و الدولية. على كل الهدف من هذه الدراسة هو كلما كانت دول المنطقة أكثر ديمقراطية، و مؤيدة أكثر من شعبها حقيقةً، يكون احتمال الحرب و المواجهة أقل، لذا فان الدول المستقلة بالنظر الى مصالحها الوطنية تستطيع أن تتخذ قراراتها و ستتجه الى التعاون الاقليمي فيما بينها بشكل مطرد.

## ٢\_ بناء الثقة و ترقية التقارب

كما اشرنا سابقاً فان عدم التدخل الاجنبي سيؤدي الى تيسير التعاون الاقليمي و قد عرضنا نماذج لذلك، و كما تبين لزوم التعاون الاقليمي لمواجهة التهديدات و التحديات الراهنة و ما سيضعه المستقبل مقابل المنطقة انفرادياً و جماعياً. فلذلك ينبغي أن نعرف كيف نستطيع ازالة آثار ميراث الاستعمار و حضور القوى الاجنبية و تدخلها السافر الذي سبب التهديدات الامنية مثل الارهاب الاقليمي و الدولي، و كذلك استعداد المنطقة لمواجهة التهديدات و التحديات المحتملة في المستقبل. ففي هذا السياق تعتبر الخطوة الاولى بناء الثقة التي كانت في السنوات الاخيرة موضوع نقاش بدلاً من أن تكون موضوعاً عملياً لذا فإن منطقة الخليج الفارسي بقيت متأخرة في وصولها الى التقارب. كما انه عندما يقرر متابعة ايجاد الثقة بصرامة، فهذا السؤال سي طرح نفسه، ما هو النموذج المطلوب؟ إن نموذج ايجاد الثقة بين الدول الشرقية و الغربية في اواخر مراحل الحرب الباردة كان يستقر على مجموعة من الاسس اهمها: اولاً، مراقبة التسليح ثانياً، الشفافية في النشاطات العسكرية. لذلك فان الدول الشرقية و الغربية قد اتفقت على عدة قضايا في المؤتمر التاريخي في هلسينكي عام ١٩٧٥ م منها الاطلاع المسبق على المناورات العسكرية الواسعة و باشراف مرافبي الدول الأخرى. أما في خصوص الخليج الفارسي و موضوع مراقبة التسليح و الشفافية في النشاطات

العسكرية تنتفي تلقائياً، نظراً للحضور العسكري و السياسي الأميركي و حلفائه المتزايد في العراق و مياه الخليج الفارسي. اما بعض جوانب ايجاد الثقة، الشرقية و الغربية مثل استقرار «خط الاتصال الضروري» بين السلطات الاميركية و السوفيتية(السابقة) بعد الازمة الصاروخية الكوبية عام ١٩٦٣ م تعد من جملة هذه الجوانب. يمكن اتخاذها و استقرارها بين قادة دول المنطقة. فهي تعد باقل اعتبار بمثابة خط هاتفي حتى يتم استعمالها بروح معنوية و تتبلور بذلك بشكل لقاء القادة و الجهات المعنية و استمرار الاتصالات لازالة التوترات و سوء التفاهم.

مهما كانت النتيجة فانه من خلال دراسة جوانب العمل ينبغي على أي منطقة ان تقوم بتأسيس بناء الثقة الخاص بها. لان اتخاذ صيغة واحدة لجميع المناطق يعد امراً غير صحيح. على سبيل المثال، ان الامور اللازمة لتفقد النشاطات العسكرية التي اصبحت سارية المفعول بعد اجتماع إستوكهولم عام ١٩٨٦ م كان تنفيذها في منطقة الخليج الفارسي لاسباب عديدة يعتبر امراً مستحيلاً. و كما ان عام ١٩٩٠ م في مؤتمر فيينا عاصمة النمسا اتخذت القرارات في خصوص بناء الثقة و التي تُعدّ من القرارات المتقدمة و في هذا السياق كانت تتداول المعلومات و تأسست بهذا الخصوص مراكز لردع الازمات. لعلّ أنّ تداول المعلومات يعد مرحلة متقدمة، لكن الجزء الثاني هو ايجاد مركزاً اقليمياً لازالة الازمة، فاذا تأسس هذا المركز بمعنويات روح التعاون و بارادة و عزيمة سياسية راسخة فسيكون نافعاً. على كل حال ينبغي ان نرى، هل ان جميع الاطراف لها النية الكافية لبناء الثقة؟ علما بان هذا العمل لا يكون من جانب واحد و لم نجد حتى الان مساعٍ جادة و حقيقية لازالة المشاكل في الخليج الفارسي. و هنا نستطيع في الحد الأدنى العمل باقتراحات «لارنس جي باتر» التي تبدأ تحت عنوان «الدراسة الجادة للموضوع». فينبغي تقليل استعمال المسائل المحرصة التي تستعمل في

بعض الدول عادة مواداً للتغطية الداخلية ولكن عملياً تعد مستمسكاً لاستفزاز البلدان الأخرى.

ففي هذا الصدد، هل إن اخبار القيام بالمناورات و التمارين المشتركة للقوات الجوية البحرينية مع اثنتي عشرة دولة من الخليج الفارسي و الدول العربية و الاوربية و القوات الجوية و البحرية الاميركية في المنطقة في اواخر شهر اربيهشت من العام الجاري الهجري الشمسي (مايو-آيار) و التي كانت تحت عنوان (الائتلاف الاصلي)، و كذلك قد شاركت فيها القوات الجوية المصرية و الاردنية و بعض الدول النائية مثل فرنسا و ايطاليا و استراليا. هل تستطيع ان تلعب دوراً لبناء الثقة؟ أو هي تعد احدى عوامل التفرة الكاملة و من هو الهدف أو العدو المفترض في هذه المناورات.

من الموسف ان الاجانب لم ياخذوا عبرة من تاريخهم الفاشل إزاء تدخلهم في هذه المنطقة. و لو اننا نشاهد بعض النجاحات المقطعية للقوى الاجنبية، ولكن في نهاية المطاف ان تقارب دول المنطقة سيكون الضامن للسلام العالمي و حتى تأمين المصالح المشروعة للقوى الاجنبية و ذلك في اطار القانون الدولي. فان التجربة الفاشلة لبريطانيا في احتلالها للعراق بعد هزيمة العثمانيين و التي تم خروجها من العراق على اساس ميثاق عُصبة الامم كما و ان بريطانيا نفسها اعتبرته بالخروج الميهن و المحقر لم يدفع بها أن لا تكرر مثل هذه الاخطاء، لذا فانها برفقة الولايات المتحدة الاميركية قامت باحتلال العراق حيث نشاهد يوماً عدم نجاح هذه القوى المتحالفة و خساراتها المتتالية و انسحاب بعض الحلفاء.

ان الامور التي اشرنا اليها تستطيع أن تكون عبرة للاجانب حتى لا يكرروا اخطائهم الماضية ويسلموا المنطقة لاصحابها حتى يمكنهم من خلال التعاون و السلام

و الاستقرار أن يقوموا ببناء الاقتصاد السليم و لذلك ينبغي ان ينتهي التدخل الاجنبي، الذي استمر ما يقارب مائتي عام.

### ٣- آفاق المستقبل

ما عدا التهديدات الموجودة و التي نجمت عن الميراث الاستعماري، فإنّ التواجد الواسع للقوات الاجنبية في المنطقة و تدخلها المستمر في الشؤون الداخلية و الدولية للمنطقة، اوجد تخوفاً من أنّ استمرارية الانظمة غير الديمقراطية في المنطقة سيؤدي الى انتشار الارهاب و عدم الاستقرار و الفوضى بصورة مطردة. لان اعظم جيوش العالم مثل جيش الولايات المتحدة ليست قادرة على ازالة هذا التهديد، لان الجيش المنظم و الاسلحة المتطورة التي تباع الى دول المنطقة ليست فقط لا تؤثر على ازالة الارهاب، بل تساعد على تقوية و مقاومة و تعقيد نشاطات الارهابيين.

فهذا لايعتبر التهديد الوحيد الذي سيواجه المنطقة، فهناك بالاضافة الى ذلك يُعتقد أنّ معظم دول الخليج الفارسي يجب ان تفكر اِزاء تطوير البنية الاقتصادية التحتية حينما تجفّ الابار النفطية في المنطقة، و يجب على الملوك و الامراء و الرؤساء أن يخططوا لبلدانهم برامج طويلة الأمد و ذلك بالتنسيق مع الدول الاخرى، و الذي بدوره سيؤثر في التأخر الراهن و سيضيف كسوة جميلة فقط و في النهاية سيرافقها الانتماء و التعلق بالقوى العظمى و عدم التعاون و الاستقلال الاقليمي بشكل مطرد و متزايد.

ان التهديد الآخر الذي يواجهه المنطقة و يمرون عليه مرّ الكرام هو عدم الاهتمام بتدمير البيئة النباتية و الحيوانية في نفس الخليج الفارسي الذي يعدّ من المناطق البيئية الهامة التي لا مثيل لها. ففي الاعوام الأخيرة، تسرب النفط من البواخر

الكبيرة الشاحنة للبترول ، و تواجد الاساطيل البحرية و إن هذا التسرب باشكاله قد اضاف رقماً آخر من الدمار، بإسم انشاء الجزر الصناعية و التي تعد خلافاً لمبادئ البيئة لاتفاقية قانون البحار و القانون العرفي. هنا يطرح هذا السؤال، إذا كانت كافة الدول الساحلية تقوم بهذه النشاطات، فهل من الممكن ان نجد مكاناً سليماً في الخليج الفارسي؟ و كذلك إذا كانت ايران بالقياس مع الامارات العربية المتحدة تقوم بنفس الاعمال التي اشرنا اليها، فهل سيوجد مكان في الخليج الفارسي لمرور البواخر دون مواجهة اي ضرر؟ و نظراً لتزايد سكان الارض فان تهيئة المواد الغذائية في العالم ستكون من المشاكل المستقبلية فهل ان البيئة البحرية الغنية في الخليج الفارسي سوف لن تدمر خلال نصف القرن الآتي؟

في النتيجة ان تحدياً و تهديداً كبيراً يواجه دول المنطقة، حيث ينبغي أن تستعدّ هذه الدول لمواجهة و هو الموضوع البديل للولايات المتحدة الامريكية. فبعد ظهور آثار الضعف في دولة بريطانيا لحفاظها على امبراطوريتها و خروجها من المنطقة، لم تكن هناك رؤية و استعداد لتوفير التمهيديات اللازمة من قبل دول الخليج الفارسي. كذلك لا يوجد برنامج بعد خروج امريكا من هذه المنطقة و لا يوجد اي مخطط لعدم استيلاء و هيمنة جديدة بديلة للولايات المتحدة. فان الولايات المتحدة مثل أية امبراطورية أخرى (جيدة أو سيئة) ستضعف يوماً ما. فهذا يعتبر عبرة تاريخية و لن يستثنى منها أحدٌ ليوماً هذا. فان الامبراطورية الايرانية و الرومانية و الكنيسة الكاثوليكية، و القيصر و نابليون و الامبراطورية البريطانية و الاتحاد السوفيتي و كل هذه الامبراطوريات وصلت الى منتهى القدرة و الهيمنة و لكنها سقطت و زالت من الوجود بعد فترة زمنية.

إنّ التخلُّل الهندي بأشكاله المختلفة مثل حضور العمال في دول الخليج الفارسي و نشر الثقافة الهندية عن طريق الأفلام و الموسيقى و التبادل التجاري - الاقتصادي كان ارضية لهذا البلد حيث استطاع عام ١٩٩٨ ان يقوم بتجربة قنبلته النووية في منطقة(بوخران) و ادعى بانه قد أصبح بلداً نووياً و هو عضو في مجلس الامن. فهل ان لهذا البلد، القدرة و الهدف لملى الفراغ المحتمل و الناجم عن خروج اميركا من المنطقة؟ في الوقت الحاضر يمكن أن تُستبعد هذه النظرية، ولكن سير و حركة التطورات الهندية و قدراتها في العقدين الاخيرين يدل على مساعيها المستمرة في القطاعين العام و الخاص على مستوى الساحة الدولية و التي كانت ناجحة بصورة كبيرة الى حد ما و من العلامات البارزة في هذا الصدد، تغيير السياسة الاميركية تجاه برنامج الهند النووي فلم تكتف بإلغاء المقاطعة مع الهند بل قد طوّرت العلاقات الاستراتيجية و النووية بين البلدين.

ان السيناريو الثاني في هذا السياق يعتبر قدرة الصينيين في هذا المنطقة، ان الصين تمتلك قدرة نووية و هي عضو في مجلس الأمن بالاضافة الى تمتيتها الاقتصادية النادرة في العالم، و تتابع المشاريع العسكرية دائما من خلال عرضها للأسلحة و النظم العسكرية المتطورة. فبالرغم من ان السلطات الصينية قد ادّعت في مناسبات مختلفة بانها قد صممت الامتناع عن فكرة تحويلها الى قوة عسكرية عظمى، لكنّ التاريخ شاهد على ظهور بلدان كبيرة اخرى، مثل الصين حيث انها في بادئ الامر لم تهدف و لم تتو القيام بفتوحات لكننا لاحظنا بمرور الزمن قد تغيّرت اتجاهها و قد تغيرت عقيدتها. من هنا يمكن القول بأن الولايات المتحدة الاميركية أيضاً كانت مهذاً للحرية و الدفاع عنها في العالم، اما تدريجياً تحولت الى قوة عظمى و من ثم الى قدرة متفوقة عالمياً و اصبحت تدعى ادارة العالم.

ففي هذا السياق نلاحظ أنّ روسيا تستطيع ان تتابع اهداف الاتحاد السوفيتي السابق في الخليج الفارسي. فإذا كانت الصين قليلة التجربة في هذه المنطقة ، فان روسيا لها تجربة طويلة خلال التنافس في هذه المنطقة من العالم مع بريطانيا القديمة و امريكا الحديثة لذا فانها اليوم أو في المستقبل، تستطيع ان تعيد النظر في هذا الخصوص. لذلك كان للرئيس الروسي الاسبق فلاديمير بوتين مساعٍ ناجحة في هذا الصدد و خاصة في السنتين الاخيرتين من رئاسته. بعد الحملة الاميركية على العراق و بعد وقوع انقلابات (عسكرية أو شعبية) في ليلة وضحاها في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق و انفلات زمام الامور من ايديه، اتجهت روسيا الحديثة الى عصرنة الجيش و اعادة النظر في السياسة المتحفظة لبوريس يلسين، الرئيس الروسي آنذاك. ان الازمة الاخيرة في جورجيا هي بمثابة شاهد على الاتجاه الجديد لروسيا بالنسبة الى التطورات الاقليمية و الدولية.

في الوقت الراهن كثير من دول المنطقة اوجدت ارضية مناسبة في خصوص التعاون الاقتصادي و الصناعي و التجاري للصينيين و الروس و الهنود من اجل التخلص من هيمنة الدول المسيطرة في المنطقة، فقد قدمت هذه الدول الفرص المناسبة و الاحادية الجانب، دون ان تنظر الى ان مثل هذه العلاقات ينبغي ان تتم على اساس المصالح المتقابلة بين الجانبين. لأنّ اعطاء الامتيازات الاحادية الجانب في النهاية ستنتهي الى التعلق الاقتصادي و السياسي، و هذا الاسلوب سيخلق المشاكل الكثيرة لهذه الدول في المستقبل. و هذه الحالة تتطلب مواجهة الهيمنة و التحديات الراهنة من جهة و عدم الاغماض عن التحديات و الهيمنة المستقبلية من جهة اخرى. كما ينبغي على دول الخليج الفارسي الابتعاد من العداوة فيما بينها و يجب أن تقوم باتخاذ

الترتيبات الامنية المستقلة اللازمة لمواجهة الخطورة التي قد تأتي في السنوات العشرية الآتية.

### النتيجة:

بحث هذا المقال تمت الدراسة فيه على أساس ان دول الخليج الفارسي، بالرغم من تاريخها الطويل و الانتعاش التجاري الكبير الذي حصلت عليه في العقود الماضية و بالنظر الى القواسم التاريخية و الدينية و الثقافية المشتركة، لكنها قياساً بالمناطق الجغرافية الأخرى فانها تظهر اقل ميلاً الى التقارب و اسباب ذلك يعود الى الميراث الاستعماري و حضور القوات العسكرية الاجنبية في المنطقة و في النتيجة تدخل هذه القوى الاجنبية في شؤون المنطقة كل ذلك أوجد عدم الثقة فيما بينها و عدم التقارب المؤدي الى التعاون.

احد الآثار المتبقية من الاستعمار في الخليج الفارسي ذريعة الخلافات الحدودية حيث انها بين فترة و اخرى تشتعل نارها بواسطة القوات الاجنبية و افضل مثال على ذلك هجوم العراق على ايران و الكويت. و كما اشرنا سابقاً ان هذه الحملات كانت بتحريض القوى الاجنبية و الذي قام بها العراق غير الديمقراطي بطريقة دكتاتورية مستبدة و كذلك الجو غير الديمقراطي الذي كان يوجد في العراق هيأ الظروف المناسبة للولايات المتحدة الامريكية للقيام بهجومها على هذا البلد. و في نهاية المطاف قد أدى هذا الهجوم الى التواجد العسكري الاميركي المكثف مع حلفائه و تدخلهم المتزايد في المنطقة مما ادي في النتيجة الى عدم التقارب و الى عدم التعاون المتعدد الجوانب بين دول المنطقة و في الحقيقة تزايدت التهديدات و التحديات في هذه المنطقة.

إنّ سياسة تأمين الطاقة للغرب يعتبر الميراث الثاني من الحقبة الاستعمارية و التي كانت دائماً تؤثر على سياسة الاجانب في هذه المنطقة و قد تسبب هذا الأمر في الاعتداء و التفرقة و التهديدات المتزايدة. و من جملة هذه التهديدات : جفاف الحقول النفطية في المستقبل القريب و تزايد خطورة الارهاب بالاضافة الى خطورة نفوذ و سيطرة القدرات الجديدة مثل الصين و الهند و روسيا و تلوث و تدمير البيئة البحرية في مياه الخليج الفارسي.

على كل حال يقترح على دول المنطقة اتخاذ الخطوات الجادة في مكافحة الارهاب و عدم تدمير البيئة البحرية و ذلك باتخاذ الاساليب المناسبة لبناء الثقة و التعاون المتعدد الجوانب و الشامل لكل المنطقة حيث يكون نطاقه على المستوى الاقليمي، و في غير هذه الصورة ستبقى هذه الدول متخلفة عن ركب التقدم بالنسبة للدول الاخرى في ظل التعاون الاقليمي و العالمي الذي حصلت عليه باقي الدول.